التجديد المنهجي في علم المصطلح بين التنظير والممارسة

الأستاذ الدكتور أبوبكر كافي
قسم الكتاب والسنة جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة الجزائر

ملخص البحث

يعالج هذا البحث دراسة "المصطلح " في علوم الحديث، ويبرز أهمية العناية بها في الدراسات الحديثية المعاصرة، لكونه المدخل الأساس لفهم قضايا النقد الحديثي وتصرفات الأئمة، وقد رصد البحث بعض جوانب القصور في دراسة مصطلح الحديث في كتب الأئمة المتأخرين والباحثين المعاصرين، مبرزا مناحي التجديد والتقليد فيها، وأرشد البحث إلى الخطوات المنهجية اللازمة لدراسة المصطلح الحديثي دراسة منهجية شاملة تستفيد من جميع إسهامات المحدثين المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين، مع محاولة توظيف بعض المناهج الحديثية في الدراسات الاصطلاحية، كما قدم البحث بعض الرؤى والاقتراحات لتجديد دراسة المصطلح دراسة منهجية تؤهل الطلبة والباحثين لفهم قضاياه والإسهام في حل كثير من إشكالاته، مع المحافظة على تراث الأئمة بأمانة وموضوعية.

مقدمة:

يعد المصطلح البوابة الأساسية، والمدخل الرئيس لعلوم الحديث، وهو المعين على فهم قضاياه ومسائله، ولقد عرف المصطلح الحديثي مراحل عدة: من نشأة وتطور وجمود واستقرار، ووصل التأليف فيه- بعد الإمام ابن الصلاح- إلى تكرار المكرر، وتقرير المقرر، دون إضافة علمية ومنهجية مهمة باستثناء بعض الأئمة القلائل الذين تميزت أبحاثهم بالنقد والإضافة كالحافظ ابن رجب وابن حجر وأمثالهم إلى عصرنا هذا الذي عرف نهضة حديثية شاملة، كان للمصطلح فيها نصيب وافر، فظهرت أبحاث وكتب كثيرة تحتاج إلى تنويه وترشيد، ولعل مثل هذا المؤتمر العلمي يسهم في ذلك، فأردت أن أشارك فيه بهذه الورقة لرصد مظاهر التجديد في مصطلح الحديث وآفاقه ببحث عنونته بـ" التجديد المنهجي في علم المصطلح بين التنظير والممارسة"

شرح مصطلحات العنوان: ونقدم التعريفات الإجرائية للمصطلحات المستعملة في عنوان البحث لتعين على فهم المراد منه.

التجديد المنهجي: ونريد به التناول الصحيح المنضبط بالقواعد العلمية والإجراءات المنهجية الذي من شأنه أن يعين على التصور الصحيح لقضايا المصطلح الحديثي، والتطبيق الأمثل لها، ويجنب الباحث المزالق المنهجية والقصور في الحكم والتطبيق.

علم المصطلح: والمراد به في البحث ما يستعمله علماء الحديث ونقاده من ألفاظ وعبارات في حكمهم على المرويات أثناء عملهم النقدي.

التنظير: ونعني به التأصيل النظري والتقعيد لمنهجية ضبط مفاهيم المصطلح الحديثي ودلالاته عند الدراسين المعاصرين الذين قدموا مشاريع وخطط حاولوا من خلالها التجديد والتطوير الإيجابي في هذا الميدان.

الممارسة: أي التطبيق العملي والتنزيل الميداني لتلك المقترحات والخطط في بحوث ودراسات أكاديمية معمقة ومستوعبة

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأغراض العلمية نوجزها في الآتي:

أولاً: رصد جوانب القصور في تناول المصطلح في كتب الحفاظ المتأخرين، وهي محاولة نقدية لتبرير مثل هذه الدراسات التجديدية.

ثانياً: تتبع جوانب الإبداع والقصور في دراسات المعاصرين للمصطلح.

ثالثاً: رصد الدراسات التجديدية التنظيرية والتطبيقية، وبيان مالها وما عليها.

رابعاً: تقديم رؤى ومقترحات لدراسة المصطلح والبحث فيه.

أسباب اختياره: ولاختيار هذا الموضوع عدة أسباب منها:

أولا: الإسهام في تقديم مقترح لخدمة مصطلح الحديث بمنهجية تجمع بين الأصالة والمعاصرة.

ثانيا: التنويه بالجهود السابقة في هذا المجال ومحاولة إثرائها وتكميلها.

ثالثا: إثارة همم الباحثين لدراسة هذا الموضوع وتعميق البحث فيه لما له من أهمية بالغة في مستقبل الدراسات الحديثية.

أهميته: تمكن أهمية هذا الموضوع في كونه متعلقاً بالمصطلحات والمفاهيم التي أسس عليها علم الحديث، ولخطورة الخطأ فيه الذي يتسبب عنه عشرات الأخطاء في الجوانب النقدية سواء في الحكم على الرواة أو المرويات؛ لأن الخطأ في التصور ينتج عنه الخطأ في الحكم لا محالة، وقد وقع فعلاً.

المنهجية المتبعة: واتبعث في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي وهذا في وصف واقع " المصطلح" في كتب المتأخرين والمعاصرين، وتحليل نقاط القوة والضعف فيها.

كما استعملت المنهج المقارن في مقارنة الدراسات الحديثية بالدراسات المصطلحية المعاصرة ومدى إمكان الإفادة منها.

الدراسات السابقة: لا توجد دراسة سابقة تناولت هذا الموضوع من جميع جوانبه إلا أنه يوجد بعض الدراسات التي تخدم بعض جوانبه منها:

أولاً/ نظرات جديدة في علوم الحديث . دراسة نقدية ومقارنة بين الجانب التطبيقي لدى المتقدمين والجانب النظري عند المتأخرين للأستاذ الدكتور حمزة عبد الله المليباري: وهو عبارة عن دراسة نظرية تأصيلية للتباين المنهجي الحاصل بين النقاد المتقدمين والحفاظ المتأخرين في قضايا الاصطلاح وقواعد النقد، وقد نبَّه على بعض الخلل الذي وقع في كتب المصطلح كالإغراق في تتبع الحدود المنطقية، والفصل بين الجانب النظري والتطبيقي عند أهل الأئمة النقاد، والفصل بين المصطلحات المترابطة، مع التمثيل ببعض المصطلحات، وهو كتاب مهم جداً وقد كان لصاحبه فضل السبق في هذا الباب، والكتاب لم يستوعب كل جوانب الخلل في كتب المصطلح، ولا كل المصطلحات؛ لأن القصد هو التمثيل فقط، وليس الاستيعاب.

ثانيا/ **المنهج المقترح لفهم المصطلح للأستاذ الدكتور حاتم العوني**: وهو دراسة تأريخية تأصيلية لمصطلح الحديث، جعلها مقدمة تمهيدية لكتابه" المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس"، وقد تناول فيها قضايا مهمّة، ضمن خمسة أبواب، والذي يهمنا هو الباب الخامس منه: كيف نفهم مصطلح الحديث؟ ويتضمن الخطوات العملية لفهم مصطلح الحديث.

وقد أفدت منهما . جزاهما الله خيراً . وأضفت عليهما كثيراً من الجوانب فيما يتعلق بتقصي جوانب الخلل في دراسة المصطلح عند المتأخرين والمعاصرين وتقديم خطة منهجية منضبطة المراحل في دراسة المصطلح وتقديم بعض الرؤى والمقترحات في تدريس هذا العلم والبحث فيه.

خطة البحث: وقد تناولت قضايا البحث ضمن مقدمة تضمنت: شرح مصطلحات العنوان، وأهداف البحث وأسباب اختياره، وأهميته والمنهجية المتبعة فيه، والدراسات السابقة، وخطة البحث، وأربعة مطالب كالآتي:

المطلب الأول: مظاهر القصور في دراسة المصطلح عند المتأخرين.

المطلب الثاني: دراسات المعاصرين للمصطلح بين التقليد والتجديد.

المطلب الثالث: الخطوات المنهجية لدراسة المصطلح الحديثي بين التنظير والتطبيق.

المطلب الرابع: التجديد المنهجي في تدريس المصطلح رؤى واقتراحات**.**

ثم **الخاتمة:** وضمنتها نتائج البحث وتوصياته.

هذا ونسأل الله تعالى العون والتوفيق، والهدى والرشاد

المطلب الأول: مظاهر القصور في دراسة المصطلح عند المتأخرين

لكتب علوم الحديث ومصطلحه عند المتأخرين —بدءاً بابن الصلاح– أهمية بالغة في تصور مصطلحات هذا العلم، وضبط أحكامه وقضاياه، وهي خير معين لطالب العلم على فهم مسائله والغوص في لججه، واقتناص دره وكنوزه. ومع ذلك فالناظر المتأمل فيها، والفاحص المدقق لمضامينها، يلحظ قصوراً واضحاً، ونقصاً بيناً في كثير من الجوانب المنهجية والعلمية المهمة. وسنبين بإيجاز بعض هذه الجوانب.

١. الغفلة عن تعريف المصطلح في كثير من الأحيان، والبدء بذكر تقاسيمه وأحكامه، ومعلوم أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره[(١)].

٢. الاختصار الشديد في بعض الأحيان مما يكون على حساب بعض القيود والشروط المهمة في إدراك التصور الصحيح للمصطلح[(٢)].

---

(١) – ينظر على سبيل المثال:معرفة زيادات الثقات وحكمها في تدريب الراوي:١/١٣٢، ومعرفة الأفراد:١٣٣، ومعرفة المدرج ومعرفة المقلوب في علوم الحديث لابن الصلاح ،ص ٨٤وص٩١ ..

(٢) – ينظر على سبيل المثال تلخيص ابن الصلاح لكلام الترمذي في معنى الحسن، ثم تلخيص النووي لكلام ابن الصلاح،فيه تباين وإخلال بعض الشروط المهمة لمفهوم الحسن عند الترمذي في: علوم الحديث لابن الصلاح:ص ٢٦وما بعدها ، والتقريب والتيسير للنووي مع تدريب الراوي:١/٨٠.

٣. التكرار وإعادة ما ذكره السابقون دون أي تمحيص ونقد، أو إضافة جوهرية تذكر، والاقتصار على المسائل الثانوية من مناقشات لغوية ونحوية ومنطقية وغيرها، مما لا أثر له في توضيح المصطلح وضبطه، هذا باستثناء أفراد قلائل كانت لهم لمسات وبصمات ونقدات مهمة في هذا العلم، كالحافظ ابن رجب الحنبلي في شرح العلل، وابن حجر في كتابيه النكت على ابن الصلاح، ونزهة النظر شرح نخبة الفكر، والسخاوي في فتح المغيث، والصنعاني في توضيح الأفكار، وغيرهم.

٤. تأثير الصناعة المنطقية، والالتزام الشديد بشروطها وقيودها، في التعاريف والحدود، مما تسبب في إشكالات علمية كبيرة، ومناقشات ومحقاقات تصل إلى حد المماحكات، امتلأت بها كتب المصطلح دون كبير فائدة. كل ذلك من أجل استيفاء شروط الحد عند المناطقة. (ومن أمثلته الفصل بين الصحيح والحسن، والاضطراب في فهم مصطلح الحسن الصحيح عند الترمذي) [٣]

٥. انعدام التمثيل في هذه الكتب في بعض الأحيان، وقلته في أحيان أخرى وافتقارها إلى التعدد والتنوع، والتوارد على نفس المثال، ينقل ويكرر في أغلبها، وقد يكون هذا المثال غامضاً، أو خاطئاً أو محل نقد وتوقف واحتمال. وهذا يتسبب عنه غموض المصطلح في نفسه، وعدم وضوحه، وعدم معرفة علاقته بغيره، (فكتب المصطلح المتداولة بين أيدي طلاب العلم تتّسم بندرة التمثيل على أنواع من علوم الحديث المدروسة في تلك الكتب فغلب عليها الطابع النظريّ، والحال أنّه ينبغي أن يقوم هذا العلم على أساس التطبيق لواقع ما يدرس من موضوعاته حتى تكون واضحة المعالم.

فهذا ابن الصلاح يعرّف الصحيح ويذكر ما يحترز بكل شرط من شروطه، وسبب اختلاف العلماء في صحّة بعض الأحاديث، وينتقل إلى ذكر جملة من الفوائد المهمة، دون أن يذكر مثالاً واحداً ليطبق عليه التعريف وملحقاته من الفوائد.

ونفس الصنيع سلكه الإمام النوويّ في التقريب، وحتّى الإمام السيوطيّ رغم توسّعه في شرح التعريف وبيان محترزاته وذكره جملة من التنبيهات المفيدة إلا أنه لم يورد مثالاً واحداً على الصحيح.

وفي موضوع الحسن رغم تنوّع قضاياه ومسائله فإنّ مثالاً تطبيقياً واحداً لم يطرحه أحد ممّن درسوه رغم كثرتهم بداية من الترمذيّ فالخطابيّ فابن الصلاح، وحتى الإمام السيوطيّ رحمهم الله، وإذا قيل إنّ الصحيح لذاته والحسن لذاته يمكن تعرّفهما بنظرة سريعة في كتب الصحاح والسنن، فإنّ الصحيح لغيره والحسن لغيره يحتاجان لدراسة وتدبّر لمعرفة موطن الضعف ثم الوقوف على المتابعات

(٣) – تدريب الراوي:١/٧٦. ٨١، وفتح المغيث:١/٧٢وما بعدها.

التي تجبر هذا الضعف حتى يرتقي الحديث الحسن إلى الصحيح لغيره والضعيف إلى الصحيح لغيره أو إلى الحسن لغيره(٤).

وفي دراسة الضعيف غلب على ابن الصلاح الطابع النظري فلم يورد مثالاً واحداً على أقسامه الكثيرة التي ولّدها بتصوّر اختلال شرط واحد من شروط الصحيح أو الحسن، ثم شرطين، ثم شرط ثالث مركّب من الأول والثاني وهكذا... وهذه التصوّرات ممّا يعسر إيجاد أمثلة تطبيقيّة لها)(٥).

٦. عدم الاستقراء الشامل لأقوال أهل الاصطلاح، واستعمالاتهم المتعددة والمتنوعة للمصطلح الواحد، والاكتفاء بحكم موضعي له ملابساته وقرائنه، وتعميمه إما بالنسبة لإمام من الأئمة، أو لأكثرهم. وجعله حكماً موضوعياً شاملاً. وشتان بين الأمرين. (مثاله كلام السيوطي والسخاوي في عدم احتجاج أبي حاتم الرازي بالحسن)(٦)

٧. محاكمة الأئمة المتقدمين لاصطلاحات استقرت عند المتأخرين أو بعضهم، ومخالفة المتقدمين في اصطلاحاتهم ونبذها، بل ورمي المتقدم بالغفلة والخطأ والذهول(مثاله كلام الحافظ في الشاذ والمنكر)(٧)

٨. إحداث مصطلحات جديدة، غير معروفة عند أهل الحديث المتقدمين، دون التزام بشروط الاصطلاح وقيوده، وبناء أحكام عليها مخالفة لمنهجهم (كمصطلح المتواتر وما بني عليه، مصطلح المحفوظ المقابل للشاذ، ومصطلح المعروف المقابل للمنكر...) (٨).

٩. تفريق المصطلحات في أنواع كثيرة دون ترتيب أو ربط بينها في وحدة موضوعية تبين العلاقة بينها، فكثرت الأنواع وتفرقت المصطلحات ذات العلاقة، وصار كل مصطلح يدرس لوحده دون معرفة علاقته بالمصطلحات الأخرى(كمصطلحات التصحيح، ومصطلحات التضعيف، ومصطلحات التعليل، ومصطلحات الغرابة والتفرد، وزيادة الثقة وما يتعلق بها) (٩)

---

(٤) – ينبه هنا إلى ان ابن الصلاح ذكر مثالاً واحداً فقط لما هو حسن في الأصل ثم ارتقى للصحيح بمجموع طرقه، ذكره في الفرع الثالث من الفروع المتعلقة بالحسن أي في غير مظنته ، وهو المثال ذاته الذي ذكره جل من جاء بعده وفي نفس الموضع. وقد أضاف كل من السيوطي والسخاوي مثالاً آخر لهذه المسألة بخصوصها، ينظر علوم الحديث:ص٣١، تدريب الراوي:٨٩/١،وفتح المغيث ٨٤/١-٨٦.

(٥) – ينظر: بحث أد حسين أبو لبابة" علوم الحديث بين فصفضة المصطلح وندرة التمثيل وعسر التطبيق" ضمن ندوة علوم الحديث واقع وآفاق، كلية الدراسات العربية والإسلامية، دبي أفريل ٢٠٠٢ م، ص٣٦٧-٣٦٨.

(٦) – ينظر:تدريب الراوي:٧٧/١، وفتح المغيث للسخاوي:٧٩/١.

(٧) ينظر:نزهة النظر:ص ٩٩ فقد قال بعد أن بيَّن الفرق بين المنكر والشاذ "... وقد غفل من سوى بينهما" مع أن كثيراً من المتقدمين وبعض المتأخرين من لا يفرق بينهما، وقال أيضاً في التفريق بين المرسل الخفي والتدليس"...والصواب التفرقة بينهما" مع أن من المحدثين المتقدمين من لا يفرق بينهما" النزهة :ص١١٤.

(٨) ينظر:نزهة النظر:ص٩٧ و٩٨.

(٩) ينظر: كتاب زيادة الثقة في كتب مصطلح الحديث دراسة موضوعية نقدية: للدكتور حمزة المليباري، ففيه توضيح جيد لهذه القضية.

إن الناظر في كتب علم الحديث يلحظ أن المباحث فيها، اتسمت بعدم الترتيب ابتداء من الكتب الأولى لهذا الفن إلى الكتب المتأخرة منه، فكتاب "معرفة علوم الحديث" للحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) من الكتب الأولى في علوم الحديث، وهذا الكتاب على أهميته وغزارة مادته ينتقده الحافظ ابن حجر بقوله« لكنّه لم يهذب ولم يرتب» والكتاب قد تضمن اثنين وخمسين نوعاً من أنواع علم الحديث ليس بينها تسلسل يربطها أو علاقة تجمع بينها.

وكتاب "الكفاية" للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) فيه شيء من الترتيب لكنه غير كاف، إذ تناول مباحث الأخبار وأقسامها وأحكامها، ثم ذكر مسائل متعلقة بالسماع،ثم العدالة وأحكامها، ثم أصول الجرح والتعديل والمسائل المتعلقة بهما، ثم ذكر مسائل كثيرة متعلقة بكيفية الرواية، ثم تناول الإرسال والمراسيل، ثم ذكر تعارض المسند مع المرسل، ثم زيادات الثقات، ثم رجع إلى خبر الواحد وما يقبل فيه وما لا يقبل، ثم ذكر تعارض الأخبار، فهذه مباحث الكتاب إجمالاً وهي غير محكمة الترتيب.

وإذا جئنا إلى عمدة المتأخرين في هذا الفن، كتاب أبي عمرو ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) "علوم الحديث" نجد الظاهرة نفسها، وقد سبق أن ألفت النظر إلى ذلك الحافظ ابن حجر وأقره على ذلك السيوطي وغيره قال الحافظ-رحمه الله-: " إلا أنه لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب: بأن يذكر ما يتعلق بالمتن وحده، وما يتعلق بالسند وحده، وما يشتركان فيه معاً، وما يختص بكيفية التحمل والأداء وحده، وما يختص بصفات الرواة وحده" (١٠).

وقد بّين السيوطي أن جل المتأخرين قد تبعوا ابن الصلاح على هذا الترتيب فقال: « وقد تبعه على هذا الترتيب جماعة منهم المصنف (أي الإمام النووي) وابن كثير والعراقي والبلقيني وغيره جماعة كابن جماعة، والتبريزي، والطيبي، والزركشي" (١١). وقد نجد لابن الصلاح عذراً في ذلك الترتيب، وهو ما أبداه الحافظ ابن حجر "والجواب عن ذلك: أنه جمع متفرقات هذا الفن من كتب مطولة في هذا الحجم اللطيف، ورأى أن تحصيله وإلقاءه إلى طالبيه أهم من صرف العناية إلى حسن ترتيبه" (١٢)لكن أن يقلده الجمهرة من علماء الفن، ويلتزموا بهذا الوضع والترتيب كأنه ترتيب مصحف أو قرآن منزل لا يجوز فيه الاجتهاد فهذا وضع يحتاج إلى تعديل.

قد يقال: ما الضير أن يرتب المصنف كتابه علي نحو يراه، أو وضع يتوخاه؟ نقول: لا ضير

---

(١٠)_ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: شرح ألفاظه وعلق عليه أبو عبد الرحمان صلاح بن محمد عويضة، ط الأولى ١٩٩٦م، دار الكتب العلمية، ١٩/١ وانظر النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر، تحقيق ودراسة د/ ربيع بن هادي عمير، ٢٣٢/١.

(١١)_ المصدر نفسه.

(١٢)_ المصدران السابقان.

إذا لم يؤد هذا الترتيب إلى تشويش في الفهم، وبعثره في المعلومات، وخلل في إدراك العلاقة بين المصطلحات المشتركة والمباحث المتداخلة، بل الأسوأ من ذلك تصور الانفصال بينها.

من هاهنا ينبغي إعادة النظر في مباحث علوم الحديث وترتيبها ترتيباً مناسباً ينسجم والواقع التطبيقي لهذه المصطلحات بعيداً عن التجريد الصوري المنطقي بضم النظير إلى نظيره والشكل إلى شكله، ولعل أقدم محاولة في ذلك ما قام به الحافظ ابن حجر في "نخبة الفكر" حيث تناول مصطلحات علوم الحديث بترتيب مغاير لكتب من سبقه في هذا الفن، وبنى كتابه على تقسيمات مختلفة للخبر مما يشكل وحدات موضوعية إلى حد ما، وهذا سبق للحافظ يحمد عليه.

والسبب في هذا الخلل المنهجي الواضح في كتب علوم الحديث هو أن أصحابها أرادوا تعريف المصطلحات بحد ذاتها بغض النظر عما يكمن وراءها من مسائل وأحكام في الغالب الأعم، فالمقصود الأساسي هو تعريف المصطلحات والتمثيل لها دون مراعاة العلاقة بينها إلا من بعض الإشارات العابرة مما نجده عند ابن الصلاح في بعض الأنواع(١٣).

١٠. عدم الربط بين الجانب النظري والواقع التطبيقي في كتب المصطلح، وهذه ظاهرة ينبغي التنبه لها، والحذر منها حتى لا نقع في التصادم بين ما ينظر له في كتب المصطلح وما نجده مطبقا في كتب الأئمة النقاد، فكثيراً ما نجد مخالفات وإشكالات بسبب الاقتصار على صوغ المصطلحات بعيداً عن الواقع التطبيقي عند الأئمة النقاد،

فمصطلح الصحيح تقرر تعريفه في كتب المصطلح بأنه: ما اتصل سنده بنقل عدل تم ضبطه إلى منتهاه وسلم من الشذوذ والعلة القادحة(١٤)، لكن الناظر في كتب الأئمة النقاد وفي طليعتها الصحيحان، فنجد فيها أحاديث كثيرة اختل فيها بعض الشروط وخاصة فيما يتعلق بكمال الضبط، كيف نوفق بين الواقع التطبيقى والتأصيل النظري، فهل أخطأ الأئمة النقاد؟ أم أخطأت كتب المصطلح؟ قد أورد هذا الإشكال الإمام ابن حجر، وأجاب عنه باقتراح تعديل في تعريف الحديث الصحيح، فقال: "أحدها: أن ظاهر كلامه (أي ابن الصلاح)أن شرط الصحيح أن يكون راويه حافظا متقناً وقد بينا ما فيه فيما سبق.

وثانيها: أن وصف الحديث بالصحة إذا قصر عن رتبة الصحيح وكان على شرط الحسن إذا روي من وجه آخر لا يدخل في التعريف الذي عرف به الصحيح أولا. فإما أن يزيد في حد الصحيح ما يعطي أن هذا أيضا يسمى صحيحاً، وإما أن لا يسمى هذا صحيحاً، والحق أنه من

(١٣) ينظر:علوم الحديث ص ٧٢ في بيان أن الشاذ بمعنى المنكر ،وكذا في كلامه على الافراد ،ص٨٠.

(١٤) . عرف ابن الصلاح الحديث الصحيح فقال: "أما الحديث الصحيح فهو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً". مقدمة ابن الصلاح ص١٠.

طريق النظر أنه يسمى صحيحاً، وينبغي أن يزاد في التعريف بالصحيح فيقال: هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط أو القاصر عنه إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً.

وإنما قلت ذلك؛ لأنني اعتبرت كثيراً من أحاديث الصحيحين فوجدتها لا يتم الحكم عليها بالصحة إلا بذلك"[١٥].

١١. عدم ملاحظة الفوارق الموجودة بين أهل الاصطلاح من الأئمة باختلاف الأعصار والأمصار، وما يبنى عليها في عملية التصحيح والتعليل." مثاله الاختلاف في معنى المرسل والمدلس والمقطوع والمنقطع عند الأئمة"

١٢. عدم الاهتمام بالمدلولات اللغوية الأصلية للمصطلحات، وما نشأ عنها بعد ذلك من تضييق أو توسيع، أو ملاحظة نوع من المشابهة، فتجد كتب المصطلح في كثير من الأبواب لا تورد المعاني اللغوية للمصطلح، ولا تورد العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، وهما أمران مهمان يساعدان على فهم المصطلح ومنطلقات وضعه، والمواضعة عليه. ولا يخفى أن المدلولات اللغوية هي الأصل في وضع المصطلح وفي بعض الأحيان تورد بعضا وتغفل البعض، وفي أحيان أخرى تذكرها في آخر الباب مما لا يكون له كبير فائدة حينها.

١٣. إقحام آراء واصطلاحات غير أهل الاصطلاح من متكلمين وفقهاء وأصوليين ممن لم يكونوا على دراية بمناهج المحدثين النقاد، ومزاحمة أهل الحديث في فنهم، بل ومخالفتهم في كثير من قضاياه الأساسية. فتولد عنه أمر آخر هو=

١٤. كثرة الاختلافات والاضطرابات في تحديد مفاهيم ومدلولات المصطلحات، حتى المصطلحات المشهورة كالصحيح والحسن والحسن الصحيح وغيرها فذكرت فيها عدة أقوال في تعريفها. وجلها لا تسلم من الاعتراضات والمناقشات[١٦]، ولاشك أن هذا الاختلاف يؤثر سلباً في ما يبنى على المصطلحات من أحكام، فسيقع فيها الاضرابات والاختلاف حتماً مما يشعر القارئ غير المختص بعدم معيارية قواعد علوم الحديث وكفياتها في نقد الأخبار، ويكون أيضا مدخلاً للحداثيين للطعن في دواوين السنة الصحيحة بحجة أن مفاهيم الصحة والقبول غير منضبطة عند أهل الحديث أنفسهم. كما يكون ذريعة لأهل البدع والأهواء لتبرير بدعهم وأهوائهم باختيار المصطلحات والقواعد التي توافقهم، وقد نبه العلامة المعلمي رحمه الله تعالى إلى هذه القضية فقال: " القواعد المقررة في مصطلح الحديث، منها ما يذكر فيه خلاف، ولا يحقق الحق فيه تحقيقاً واضحاً،

(١٥) – النكت على كتاب ابن الصلاح (١ / ٤١٦-٤١٧)

(١٦) ينظر: تدريب الراوي:١/٢٧ وما بعدها، و١/٧٦وما بعدها

وكثيراً ما يختلف الترجيح باختلاف العوارض التي تختلف في الجزئيات كثيراً، وإدراك الحق في ذلك يحتاج إلى ممارسة طويلة لكتب الحديث والرجال والعلل مع حسن الفهم وصلاح النية "[١٧].

١٥. الفصل بين المصطلحات المترادفة ذات الحقيقة الواحدة، والمبالغة في التقسيم، وافتراض المغايرة بين المصطلحات المختلفة لفظا، والتفريق بينها شكلاً ببعثرتها دون ترتيب كما سبق الإشارة إليه، ومضمونا بتكلف إيجاد الفوارق بينها، وإن كانت غير مؤثرة فنجد الحافظ قسَّم بعض المصطلحات وهي في الأصل مترادفة مما أفضى به إلى التفريق بين بعض المصطلحات المتحدة عند نقاد الحديث كـ "الصحيح والحسن" و"المنكر والشاذ" "والمرسل الخفي والتدليس" والمعلول والمضطرب وغيرها من أجناسه "والمصحف والمحرّف" و"المنكر والمتروك" و"المتواتر والمستفيض" وغيرها، مما ينبغي أن يعلم ويؤخذ بعين الاعتبار.

١٦. تناول المصطلحات كلها ضمن أنواع مستقلة سواء أكان ذات أهمية عملية في نقد الحديث أم لم يكن لها أهمية، أو كانت مجرد مباحث نظرية، كمباحث المتواتر والعزيز والمسلسل والعالي والنازل، وعدم التميز بين ذات الأهمية البالغة وهي المصطلحات المتعلقة بالقبول والرد والتصحيح والتعليل، ثم المصطلحات المتعلقة بالحكم على الرواة، ثم الأقل أهمية كالمصطلحات المتعلقة بفنيات الرواية وأحوالها كالعلو والنزول والتسلسل وما إلى ذلك.

هذه ملحوظات على كتب الأئمة المتأخرين، بصورة عامة وهي تتفاوت وتختلف من كتاب إلى آخر، وإن كان الكثير منها تشترك فيه جل كتب المصطلح، وهذه الملحوظات لا تنقص من قدرها ولا قيمتها، ولا ندعو للقفز عليها، ولا للوقوف عندها، بل نبدأ منها ونمر عليها ونستفيد من علمها، ولا نقف عندها ونجمد على ما فيها، نحفظه ونردده، ويجب أن نتلافى أخطاءها، ونكمل نقصها، ونصحح أوهامها، فهي قد قربت البعيد، وجمعت المتفرق، واختصرت الطريق لطالب العلم، وقد سن لنا الأئمة المتأخرون أنفسهم هذه السنة الحميدة، فهذا العراقي يكتب "التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق في مقدمة ابن الصلاح" وابن حجر يكتب النكت على ابن الصلاح" وكذا الزركشي يكتب نكتاً على ابن الصلاح، والحافظ مغلطاي يكتب" إصلاح ابن الصلاح" وغيرهم، وفيها نقد وتمحيص وتكميل وتتميم لما بناه ابن الصلاح فرحمهم الله وأجزل لهم الثواب.

(١٧) – مقدمة تحقيق الفوائد المجموعة ص: ح

المطلب الثاني: دراسات المعاصرين للمصطلح بين التقليد والتجديد.

لقد كتبت عدة كتب دراسية ومقررات جامعية في علوم الحديث ومصطلحه، وهي في مجموعها لم تخرج عن إطار المؤلفات القديمة في شكلها ومضمونها مع بعض الإضافات التحسينية، والتي غالباً لم تمس جوهر المادة العلمية، واهتمت بوضوح الأسلوب، وحسن تقسيم المادة إلى عناصر وترتيبها، ووضع عناوين فرعية، وكذا استفاء المعلومات اللازمة واستكمال جوانب الموضوع المدروس(١٨).

إلا أن هناك دراسات لبعض المعاصرين جادة ومجددة في تناول قضايا علوم الحديث ومصطلحه، ونقد المناهج القديمة وتقديم مقترحات بديلة لدراسة علوم الحديث ومصطلحه نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

أولاً: مؤلفات الأستاذ الدكتور حمزة عبد الله المليباري: وقد كتب ثلاثة كتب مهمة في هذا المجال، وهي:

١/ نظرات جديدة في علوم الحديث . دراسة نقدية ومقارنة بين الجانب التطبيقي لدى المتقدمين والجانب النظري عند المتأخرين(١٩): وقد ذكرته في الدراسات السابقة

٢/ الحديث المعلول: قواعد وضوابط: وسيأتي التعريف به.

٣/ علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد: وسيأتي التعريف به أيضاً.

ثانيا: مقدمات الشيخ عبد الله السعد ودروسه العلمية: وهي مقدمات كثيرة وتعليقات نافعة على بعض الكتب، وقد ألفت فيها إلى ضرورة التمييز بين منهج الأئمة المتقدمين والمتأخرين، وأهميته في نقد الحديث وكذا في التمييز في مصطلحاته بين مفاهيم المتقدمين وتعريفات المتأخرين كالتدليس والإرسال والجهالة وغيرها(٢٠).

ثالثا: مؤلفات أد/ حاتم العوني: وله في هذا المجال كتب مهمة منها:

١/ المنهج المقترح لفهم المصطلح: وهو دراسة تأريخية تأصيلية لمصطلح الحديث، جعلها مقدمة تمهيدية لكتابه: المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، وقد تناول فيها قضايا مهمّة، ضمن خمسة أبواب(٢١):

الباب الأول: تاريخ نشأة علوم الحديث وتطور مصطلحه

الباب الثاني: تأريخ وبيان لتأثير علوم السنة بالعلوم العقلية

الباب الثالث: المنهج النظري لفهم مصطلح الحديث (وبيان بطلان ما يخالفه)

---

(١٨) من هذه الكتب تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان، والوجيز في علوم الحديث ونصوصه للدكتور محمد عجاج الخطيب، ومنهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر، وعلوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح، وغيرها.

(١٩) – كتب سنة ١٩٩٣م وطبع أول مرة في الجزائر سنة ١٩٩٤م، ثم طبع طبعة ثانية مزيدة ومنقحة بدار ابن حزم سنة ٢٠٠٣.

(٢٠) – ينظر كتاب "كيف تصير محدثا" فقد جمع كثيرا من هذه المقدمات والبحوث

(٢١) – ينظر المنهج المقترح لفهم المصطلح، الشريف حاتم بن عارف العوني.

الباب الرابع: كتب علوم الحديث ومناهجها في فهم مصطلحه.

الباب الخامس: كيف نفهم مصطلح الحديث؟ ويتضمن الخطوات العملية لفهم مصطلح الحديث، والغرض الذي صنف من أجله، **وهو لب البحث**، وكل ما قبله تأصيل وتأسيس لهذا الباب. وسنعرض لمنهجيته في دراسة المصطلح، وما يمكن أن يلاحظ عليها إضافة ونقداً وتمحيصاً.

٢/المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس دراسة نظرية وتطبيقية على مرويات الحسن البصري: وسيأتي التعريف به.

٣/ شرح الموقظة للذهبي: وهو شرح وتعليق على كتاب الموقظة للإمام الذهبي_ رحمه الله- نبَّه فيه الشارح حفظه الله إلى ملحوظات مهمة تتعلق بكثير من المصطلحات، وأورد فيه انتقادات وإيرادات على أئمة الحديث المتأخرين، في تعريفهم لكثير منها.

رابعا: مؤلفات الشيخ أد/ إبراهيم اللاحم، له عدة كتب أسهمت في التأصيل والتجديد المنهجي في علوم الحديث ومصطلحه نذكر منها: ١/ الاتصال والانقطاع ٢/ الجرح والتعديل٣/ مقارنة المرويات: وكلها مؤلفات قيمة وعميقة، تنمي روح النقد عند الباحث.

خامسا: مؤلفات الشيخ د/ أبي معاذ طارق عوض الله وتحقيقاته: وله: ١/لغة المحدث وشرحها ٢/ الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات وغيرها، وهي أيضاً تتميز بملحوظات علمية مهمة ومقارنات دقيقة وتحريرات مفيدة لقضايا النقد والمصطلح الحديثي.

وقد كان لهؤلاء الفضلاء وغيرهم جهداً واضحاً وملموساً في تحريك همم الباحثين حول التوجه إلى دراسة علوم الحديث عموماً والمصطلح خصوصاً دراسة علمية نقدية استقرائية، وكان لكتاباتهم وآرائهم أثراً واضحاً في الساحة العلمية والأكاديمية في المشرق والمغرب، فظهرت عدة دراسات أكاديمية جادة لتلاميذ هؤلاء الشيوخ وطلابهم والمتأثرين بمنهجهم، في الجامعات والكليات وخارجها، اهتمت بتناول مصطلحات الحديث وربطها بالواقع النقدي والعملي عند النقاد المتقدمين، ولا يمكن حصر جميع هذه الدراسات في مثل هذه العجالة لكثرتها وتنوع مادتها، وتفاوتها قوة وضعفاً، فبعضها فيه إبداع ملحوظ وإضافة نوعية معتبرة، والبعض ترداد وتقليد جديد، وقد يشوبه شيء من التطاول والتجاوز العلمي والأدبي في حق أئمتنا وسادتنا من الحفاظ المتأخرين، غفر الله لنا ولهم جميعاً. ولذا لا بد من ترشيد لهذه الصحوة العلمية الحديثية المباركة، واستشراف مستقبل أفضل للدراسات المصطلحية، في ضوء هذه التجربة التراكمية المتولدة من العديد من البحوث والدراسات التي تمت في هذا الميدان. ومحاولة تأصيل الضوابط العلمية والمنهجية والأخلاقية لها، حتى لا تحيد عن الغاية النبيلة، والهدف المنشود منها.

المطلب الثالث: الخطوات المنهجية لبحث المصطلح الحديثي بين التنظير والتطبيق.

أولا: التأصيل النظري: لقد كان للدراسات الاصطلاحية حضوراً قوياً في العقدين الأخيرين، وانتشرت في مجالات كثيرة وميادين مختلفة، وعلوم متعددة، انطلاقاً من اللغة والنحو والأدب والنقد والتاريخ والفلسفة وغيرها من العلوم، وقد استخدمت فيها عدة مناهج علمية دقيقة كالمنهج الوصفي والمنهج التاريخي، وغيرها، وقد حاول بعض الباحثين الجادين استثمار تلك المناهج، ونقلها من حقل العلوم الإنسانية والأدبية إلى حقل العلوم الشرعية، كالفقه والأصول والتفسير وغيرها، فأنجزت عدة دراسات جادة في هذه المجالات، من أجودها- في نظري- رسالة دكتوراه للدكتور فريد الأنصاري رحمه الله" المصطلح الأصولي عند الإمام الشاطبي" وقد قدم لها بمقدمة مهمة جدا تحدث فيها عن منهجية الدراسة المصطلحية وخصوصيات المصطلح الشرعي، والذي يهمنا منها هنا سرد الخطوات التي تقوم عليها الدراسة المصطلحية ومراحلها-عنده- ملخصة ومركزة وهي(٢٢):

المرحلة الأولى: الإحصاء: ويجب أن يراعي فيه كل ما يخدم الهدف، وذلك باستقراء كل المصطلحات والمفاهيم سواء كانت كلية أو جزئية، أو قضايا إشكالية تحدثت عن المصطلح من حيث الأحكام المتعلقة به.

المرحلة الثانية: استخراج النصوص: بعد النظر في سياقاتها ومحالها، وانتخاب ما يراه الباحث صالحاً منها.

المرحلة الثالثة: تصنيف النصوص: وذلك حسب المجموعات التي تأتي في المرحلة الموالية.

المرحلة الرابعة: دراسة النصوص وتحليلها، وذكر لها خمس خطوات:

أولا: التعريف في اللغة وعند العَلم المدروس

ثانيا: خصائص المصطلح ويدرس فيها

١- وظيفته العلمية ٢- رتبته الأسرية

٣- قوته الاستيعابية ٤- نضجه الاصطلاحي

٥- علاقاته ويدرس فيها: أ- مرادفاته ب – أضداده

ثالثا: ضمائمه ومشتقاته.

رابعا: فروعه.

خامسا: خلاصة. ويتم التركيز فيها على النتائج النهائية للدراسة

وحري بالباحثين في المصطلح الحديثي الاستفادة من مثل هذه الدراسات، وتوظيف منهجيتها في المصطلح الحديثي، مع مراعاة طبيعة التخصص. وهذا الطريقة مفيدة وتكون مجدية بشكل أكبر في دراسة

(٢٢) - ينظر المصطلح الأصولي عند الشاطبي: ص٩٩-١٠٦

المصطلح عند إمام واحد من خلال كتاب أو عدة كتب مع تحصيل الشروط العلمية والموضوعية لذلك(٢٣).

كما نجد أن أد/ حاتم العوني قدم مقترحاً عملياً لدراسة المصطلح الحديثي بصورة عامة وشاملة، يكمن تلخيصه في النقاط الآتية(٢٤):

الخطوة الأولى: الاستقراء التام لكتب الحديث ومصنفات السنة، على اختلاف طرائق تصنيفها وأغراضها، وخاصةً كتب أهل الاصطلاح (وهم محدثو القرن الثالث فما قبله، وأئمة المحدثين في القرن الرابع)، أو الكتب التي تعني بنقل كلام أهل الاصطلاح هؤلاء. ونقوم خلال هذا الاستقراء بجمع الألفاظ التي تتكرر على ألسنة أهل الاصطلاح وفي كتبهم، للتعبير بها عن حال الراوي أو المروي. مع جمع مسائلهم الجزئية وصورها الفردية، التي استخدمت تلك الألفاظ في التعبير عن حالها وفي الحكم عليها.

الخطوة الثانية: تفنيد كل لفظٍ على حدة، فيما لو كان استقرائي لأكثر من لفظ، أو تفنيد اللفظ الواحد الذي أقوم بدراسته عن بقية الألفاظ غير الداخلة في الدراسة، ويجب التنبه في خطوة التفنيد هذه، إلى ضرورة تنفيذها بدقة متناهية.

الخطوة الثالثة: دراسة المسائل الجزئية في المجموعة الواحدة، تحت الإطلاق الواحد. وتتم هذه الدراسة بفحص كل مسألة جزئية فحصاً دقيقاً، ليمكنني ـ فيما بعد ـ إيجاد رابطٍ واضح بين ذلك الإطلاق وتلك المسألة الجزئية التي أطلق عليها.

الخطوة الرابعة: إيجاد الرابط العام والصفة الجامعة (القاسم المشترك) بين المسائل الجزئية كلها، التي جعلت الأئمة يفون تلك المسائل الجزئية كلها ويخصونها بذلك الإطلاق المعين. وهذه الخطوة في الحقيقة تكاد تكون آخر الخطوات والثمرة المبتغاة؛ لذلك فهي حقيقة بالاهتمام كله، وبذلك الجهد كله، والتأني البالغ، والتفكير العميق.

الخطوة الخامسة: ربط ما يمكن ربطه من الصفات الجامعة بالمعنى اللغوي الأصلي لـ(المصطلح)، ولو بنوع من المجاز. بل لا بد أن يكون هناك تجوز ما، بين المعنى اللغوي للمصطلح والصفات الجامعة التي أمكن ربطها به.

الخطوة السادسة: التلقي التام والقبول المطلق لشرح أهل الاصطلاح لمصطلحهم، فيما لو وجدنا لهم في شرحه كلاماً.

---

(٢٣) – تنظر تفصيل هذه الشروط في أبجديات البحث في العلوم الشرعية: للدكتور فريد الأنصاري ،ص ١٧٥ وما بعدها.

(٢٤) – ينظر: المنهج المقترح لفهم المصطلح، ص (١٨٣ –٢١٣).

إن هذه الخطوة: خطوة الاعتماد على شرح أهل الاصطلاح لاصطلاحهم، هي مقياس نجاح أو عدم نجاح الخطوة السابقة ولخطوات السابقة كلها.

الخطوة السابعة: الاستنارة بكلام المصنفين في علوم الحديث، من غير أهل الاصطلاح، بعامة. وخاصةً أصحاب الطور الأول لكتب علوم الحديث: طور ما قبل كتب ابن الصلاح. ولكتاب ابن الصلاح أيضاً ميزة وفضيلة على كتب الطور الثاني كلها.

الخطوة الثامنة: وهي صياغة معنى المصطلح، وتعريفه. ولست أقصد بذلك كتابة تعريف على أصول المناطقة وصناعتهم، وإن كان ذلك- في حد ذاته- ليس حتماً!! ولربما خرج التعريف واضحاً قائماً بالمطلوب وهو على غير صناعتهم. ولا بأس أن تتمم عبارتك بمثال توضيحي، أو صورة ذهنية لذلك المصطلح، تساعد على فهمه، وعلى استيعاب مرادك منه، وهنا تكون قد بذلت وسعك، وسعيت جهدك، وأعذرت في الطلب وأنجزت ما وعدت.

الخطوة التاسعة والأخيرة (وهي الأولى أيضاً!): طلب العون من الله سبحانه، والتضرع إليه عز وجل في ذلك، وفي إخلاص النية، وتوجيه القصد إليه تعالى وتقدس.

ومما سبق ومن خلال الممارسة يمكن أن نقترح خطة نوجز مراحلها في الآتي:

-أولاً: دراسة أصل المعنى للمصطلح واشتقاقاته واستعمالاته، بالرجوع إلى أمهات كتب اللغة، لما له من أهمية بالغة في التعرف على الدلالات الاصطلاحية، إذ اللغة أصل الاصطلاح.

- ثانياً: تتبع استقرائي تاريخي للمصطلح ودراسة نشأته وتطوره واستقراره: بدءاً من مرحلة المفاهيم عند الأئمة المتقدمين إلى تبلوره وتحديد معالمه، ضمن الحدود والتعاريف.

-ثالثا: دراسة هذه التعاريف ورصد الاختلافات بينها، والمناقشات والاعترضات حولها، وتصنيفها بعد ذلك إلى اتجاهات: إما متابية (الاختلاف والانفصال التام) أو متداخلة(العموم والخوص)، أو متقاطعة(أي الاشتراك الجزئي) أو الخلوص إلى أنها متساوية (أي أن الاختلاف اختلاف لفظي فقط)

رابعا: بيان وجه العلاقة بين التعريف اللغوي والتعاريف الاصطلاحية، واعتبار هذا العنصر قرينة مساعدة على الوقوف على المعنى الصحيح للمصطلح.

خامسا: اختيار التعريف المناسب(أي الصحيح في نفسه، والسالم من الاعتراضات، والشامل لجميع أقسام المعرف وأنواعه، والمطابق لواقع المحدثين النقاد)، إما من خلال ما سبق من تعاريف للأئمة، أو محاولة صياغة تعريف مناسب يوافق كل ما ذكر. وينتبه هنا لملاحظة الاستعمال العملي التطبيقي لهذا المصطلح على ضوء ممارسة أهل الاصطلاح وهم النقاد المتقدمون.

سادسا: دراسة المصطلحات ذات الصلة بالمصطلح المدروس، وبيان علاقته بها موافقة ومخالفة (أي مرادفات المصطلح وأضداده، فبضدها تتمايز الأشياء) وهذا من أجل إدراك الوحدة الموضوعية بين المصطلحات، وما يتبع ذلك من حسن التصور والفهم لقضايا علوم الحديث.

سابعا: خلاصة مركزة لرصد أهم النتائج المتوصل إليها.

وهذه الخطوات لا شك أنها تأخذ وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً ومضنياً، ومن ها هنا فهي لا تصلح للدارسين المبتدئين في المراحل الأولى كالليسانس، والبكالوريوس، وإنما تصلح للباحثين في مرحلتي الماجستير أو الماستر والدكتوراه وما بعدها.

ويقترح توزيع عدد من المصطلحات المشهورة على الطلبة ودراستها على وفق هذه المنهجية المقترحة، ثم عرضها ومناقشتها جماعياً في قاعة الدرس، ويمكن أن تسهم هذه الطريقة ـ إن شاء الله ـ في لفت أذهان الطلبة إلى مناهج المحدثين، وتنمية الحس النقدي عندهم، وتدريبهم على التحليل والمناقشة لكلام الأئمة، والمقارنة والترجيح بين آرائهم، وكل ذلك ينبغي أن يحاط بالأدب والاعتراف بالفضل لأهله.

ونظراً لكون هذه الطريقة تحتاج إلى وقت طويل، فينبغي أن يخصص لها المدَّرس عدداً من الحصص التطبيقية حتى يتمرَّس عليها الطلاب ويتقنوها، ويمكن أن تقدم هذه الخطوات على شكل دورات تدريبية لاكتساب هذه المهارات المهمة في دراسة علوم السنة النبوية[٢٥].

ثانيا: التطبيق العملي: كنت أود أن أقدم نموذجاً عملياً مفصلاً لتنفيذ هذه الخطوات، ولكن نظراً لكون مساحة البحث لا تسمح بذلك، لتشعب مثل هذه الدراسات وتمددها، فسأكتفي بسرد بعض الدراسات الجادة والتعريف الموجز بها، فهي قد جسَّدت كثيراً من الخطوات المقترحة للدراسة المصطلحية وتوصلت إلى نتائج عملية تصحح المسار العلمي، وتستدرك كثيراً من نقائص كتب المصطلح القديمة والمعاصرة، ونظراً لكثرتها فسأقتصر على ما يتعلق بمصطلحات نقد المرويات فقط دون ما تعلق بمصطلحات نقد الرواة(الجرح والتعديل) أو قواعد علوم الحديث وأحكامه ومسائله، أو مناهج الأئمة النقاد، فمن هذه الرسائل:

١/المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس دراسة نظرية وتطبيقية على مرويات الحسن البصري: وهي رسالة ماجستير للدكتور حاتم العوني، وقد طبعت في أربعة مجلدات[٢٦]، وهي دراسة جادة وتطبيقاً

---

(٢٥) – ونشيد هنا بالجهد المتميز، والعمل العلمي والمنهجي الرائع والرائد الذي قام به مركز إحسان لدراسات السنة النبوية، في دليله" الاحتياجات التدريبية لطلبة السنة النبوية"، ولكن للأسف فات الفريق العلمي تخصيص دورات لـ" مهارات دراسة المصطلح الحديثي" مع شدة أهميتها!! فكل الدورات تبنى عليها، ولعل هذا البحث وغيره من أبحاث هذا المؤتمر يكون لبنة في الإسهام في استدراك النقص، واستكمال البناء، وتطوير الدراسات الحديثية بما ينفع الدارسين والباحثين.

(٢٦) – ينظر فهرس المصادر والمراجع.

عملياً موسعاً على ما ذكره الباحث في كتابه" المنهج المقترح" والحق يقال إن الباحث بذل فيها جهداً متميزاً جداً شكلاً ومضموناً، وقدم صورة واقعية وعملية لإمكان الاستقراء وتحققه، والحاجة الماسة إليه في حل كثير من الإشكالات العلمية في الدراسات الحديثية، وتعد – في نظري– دراسة رائدة ونموذجاً يحتذى في هذا المجال، في توظيف المنهج الاستقرائي أحسن توظيف، والجمع بين الجانبين النظري والتطبيقي في الدراسات الاصطلاحية، كما تعد مثالاً رائعاً في عصرنا على الصبر والجلد في البحث والتمحيص، فجزاه الله خيراً.

٢/ الحديث الحسن لذاته ولغيره دراسة استقرائية نقدية: وهي رسالة دكتوراه للدكتور خالد بن منصور الدريس، وقد طبعت في خمسة مجلدات، وهي أيضاً دراسة جادة ومتميزة، طبقت المنهج الاستقرائي الشامل، مع الجمع بين الجانب النظري والتطبيقي(٢٧).

٣/الحديث المعلول: قواعد وضوابط: وهو دراسة تطبيقية تناولت مصطلح الحديث المعلول وما يندرج تحته من مصطلحات كالشاذ والمنكر وزيادة الثقة، والمقلوب، والمدرج، والمصحف، والمضطرب، والغريب، في وحدة موضوعية متكاملة، مع الجمع بين الجانبين النظري والتطبيقي(٢٨).

٤/التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله ورده: رسالة ماجستير للدكتور عبد الجواد حمام في طبعت في مجلد من(٧٦٧ص) (٢٩)، درس فيها حالة التفرد في الرواية والمصطلحات المستعملة فيها وهي: الفرد، الغريب، الشاذ، المنكر، زيادة الثقة، بذات المنهجية السابقة.

٥/الحديث المنكر عند نقاد الحديث دراسة نظرية وتطبيقية: رسالة ماجستير للدكتور عبد الرحمن بن نويفع السلمي، وقد طُبِعتْ في مجلدين(٣٠)، وقد تتبع فيها إطلاقات المنكر عند المحدثين، وعلاقته بالمصطلحات الأخرى كالتفرد والشاذ وزيادة الثقة والمعروف والمحفوظ، وكذا علاقة الحديث المنكر بالراوية. ودرس في القسم التطبيقي مائتي حديث أعلها عدد من الأئمة النقاد كالإمام أحمد والبخاري وأبي حاتم وأبي زرعة وأبي داود والنسائي، ثم خلص إلى نتائج مهمة في معنى هذا المصطلح وإطلاقاته.

فهذه نماذج قليلة وليس الغرض الاستيعاب، فهناك رسائل ودراسات أخرى كثيرة سلكت ذات المنهج الاستقرائي المقارن بين الجانبين النظري عند حفاظ الحديث المتأخرين والجانب التطبيقي عند الأئمة النقاد المتقدمين، مما يستفيد منه الباحثون من طلاب الدراسات العليا وغيرهم في دراسة علوم

---

(٢٧) – ينظر فهرس المصادر والمراجع.

(٢٨) – طبع الكتاب في الجزائر سنة ثم أعد طبعه مع كتاب " نظرات جديدة في علوم الحديث" طبعة ثانية مزيدة ومنقحة بدار ابن حزم سنة ٢٠٠٣.

(٢٩) – ينظر فهرس المصادر والمراجع.

(٣٠) – ينظر فهرس المصادر والمراجع.

الحديث ومصطلحه، لكن يبقى السؤال مطروحاً، والإشكال قائماً بالنسبة للطلاب المبتدئين في المراحل الجامعية الأولى، وكيف نطور مناهج تدريس علوم الحديث ومصطلحه لهم، وهذا ما سنعرض له في المطلب الموالي.

المطلب الرابع: التجديد المنهجي في تدريس المصطلح رؤى واقتراحات

تدريس مصطلح الحديث – على الوجه الصحيح -يحتاج إلى خلفية علمية جيدة، واطلاع واسع من المدرس على قضايا علوم الحديث ومصطلحه عند المتقدمين والمتأخرين، وكذا مهارة خاصة في توصيل المعلومات، والتدريب على التحليل والنقد والمقارنة، والاستنتاج، ومن الضروري سكبها للمتلقي دفعة دفعة، حتى يألفه ويتعود عليه، ويحبه فيطلب منه المزيد،وفيما يلي: تصور مقترح لتدريس مصطلح الحديث في مختلف المراحل:

أولا: ما قبل الجامعة(الإعدادي والثانوي في المعاهد الشرعية، وغيرها): فهؤلاء يكفي لهم تلقين المعلومات الأولية المقررة في كتب المصطلح، مع حسن العرض، وترتيب المادة، وتبسيط العبارة، مع العناية بالأمثلة التطبيقية. وإدراك الغاية المنشودة من معرفة هذا العلم، وفهم مصطلحاته، وللمدرس استعمال إحدى الطريقتين:

الطريقة الاستقرائية: وتعني بها الانتقال من الجزئيات لتكوين صورة شاملة للموضوع المدروس، أو الطريقة القياسية وهي الانتقال من الكليات إلى الجزئيات، أو الجمع بينهما بحسب ما يتناسب مع الطلاب والموضوعات المدروسة(٣١). ويحرص في هذه المرحلة على الاكتفاء بقول واحد والذي غالباً ما يكون الرأي الذي استقرت عليه جل كتب المصطلح، وعدم تشويش الطالب بذكر الآراء والاختلافات، ويكفي فيها مادة مصطلح الحديث من كتاب تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان، دون التعرض لمباحث أصول الرواية والجرح والتعديل وعلوم الرواة

ثانيا: **المرحلة الجامعية:** والغرض المنشود في نظري يكمن في الوصول بالطالب إلى تحقيق هذه الأهداف:

١. تعميق المعلومات وتوسيعها في مختلف مباحث علوم الحديث ومصطلحه
٢. القدرة على الربط بين الجانب النظري والعملي في كتب علوم الحديث
٣. القدرة على رصد المصطلحات وتكشيفها في كتب أئمة النقد.
٤. القدرة على فهم عبارات كتب المصطلح وإعادة صياغتها صياغة مناسبة.

(٣١) – ينظر تفصيلاً شاملاً وتطبيقا لهاتين الطريقتين في المراحل الإعدادية في" تدريس الحديث وعلومه الأصالة والمعاصرة" للدكتور طه أحمد الزيدي، ط١– دار الفجر، ٢٠١٣م، ص١٦٥ وما بعدها.

ويمكن أن نوزع أنواع علوم الحديث جمعيها تحت أربع وحدات موضوعية رئيسة، وهي كما يلي[٣٢]:

١/علم الرواية. ٢/قواعد التصحيح والتعليل. ٣/علم الجرح والتعديل. ٤/فقه الحديث.

وبتنسيق أنواع علوم الحديث على هذا النمط، من غير تفريق بين المشترك في المعنى والحكم، وذكر بعض منه في موضع، وآخر في موضع قد يتباعدان، كما هو الحال في كتب المصطلح عموماً، فإن كثيراً من العقد والشبه التي تكتنف هذا العلم تتبدد تلقائياً، ويصبح منهج المحدثين في نقد الأحاديث واضح المعالم لدى الجميع.

(٣٢) – علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد، ص٧.

الوحدة الأولى: تحوي هذه الوحدة – وهي علم الرواية – المسائل التالية:

طريق تحمل الحديث، وكتابة الحديث، وضبط الكتاب، ورواية الحديث وشروطها، ومعرفة آداب المحدث، ومعرفة آداب طالب الحديث، ومعرفة علو الإسناد ونزوله.

وتحتل هذه الوحدة مكانة رفيعة عند المحدثين وغيرهم من أهل العلم؛ وذلك لأن نظمهم في التعليم قائمة على مراعاة أنواعها، وظهور التأليف مبكراً ومستقلاً في هذه الوحدة من وحدات علوم الحديث – مثل كتاب الرامهرمزي (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي) – دليل واضح على مدى اهتمامهم بهذا الجانب التربوي.

وإن كان كثير من مواضيع هذه الوحدة – مثل طرق التحمل والأداء وكتابة الحديث وضبط الكتاب ومعرفة علو الإسناد ونزوله – يغلب عليها الجانب التاريخي، ولا يوجد في دراستها اليوم كبير فائدة إذا نظرنا في مدى إمكانية تطبيقها في نظمنا في التعليم، لكنها تلقي أضواء كاشفة على كثير من الحيثيات التي يعتمد عليها نقاد الحديث في التصحيح والتعليل والجرح والتعديل، ومن هذه الجهة تظهر الأهمية الكبيرة في دراستها اليوم ضمن مادة علوم الحديث.

الوحدة الثانية: تحوي هذه الوحدة – وهي قواعد التصحيح والتضعيف – الأنواع الآتية:

الصحيح، والحسن، والضعيف، والمدلس، والمرسل، والمنقطع، والمعلق، والمعضل، وزيادة الثقة، والعلة، والشاذ، والمنكر، والمقلوب، والمدرج، والمصحف، والمضطرب، والموضوع.

وتنقسم هذه الأنواع إلى ثلاث نقاط حسب الوحدة الموضوعية فيها.

والوحدة الثالثة: تضم الوحدة الثالثة – وهي علم الجرح والتعديل – ما يلي:

رواه الحديث، وطبقاتهم، والصحابة، والتابعون، وأتباع التابعين، وشروط قبول الرواية: العدالة، والضبط، وما يختل به كل من العدالة والضبط، والبدعة وأثرها في العدالة، والضبط، وما يختل به كل من العدالة والضبط، والبدعة وأثرها في العدالة، والجهالة، وأثرها في رد الحديث، والكذب، وأثره في العدالة، وصيغ الجرح والتعديل، وتعارض الجرح والتعديل، وأسباب ذلك، وعلماء الجرح والتعديل، ومصادر هذا العلم.

وتجدر الإشارة إلى أن علم الجرح والتعديل من أهم النتائج التي تمخض عنها جهد المحدثين في نقد الأحاديث، تصحيحاً وتعليلاً.

الوحدة الرابعة: تضم الوحدة الرابعة ما يلي: معرفة الناسخ والمنسوخ في الحديث، ومشكل الحديث ومحكمه، وغريب الحديث، ومعرفة مناسبة الحديث وأسباب وروده.

وهذه المسائل التي طبقها المحدثون لمعرفة فقه الحديث ينبغي أن ندمجها في مفردات علوم الحديث، حتى يترسخ في ذهن الطالب مدى اهتمام المحدثين النقاد بالجوانب الفقهية للأحاديث، وهي التي تطورت فيما بعد حتى استقلت بعلم أصول الفقه".

وكل وحدة تحتاج فصلين دراسيين أو فصلاً واحداً على الأقل، وقد وفق صاحب التقسيم في وضع مقرر دراسي يتناول الوحدة الثانية مجسدا الطريقة السليمة في دراسة المصطلح، وهي الربط بين الجانب النظري والتطبيقي، مع ربط المصطلحات في وحدات موضوعية في كتابه"علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد" وقد تناول فيه مصطلحات الحديث مقسماً لها إلى ثلاثة موضوعات رئيسة، وتدور عليها جل المصطلحات النقدية هي(٣٣):

١/الحديث الذي ثبتت صحته. ٢/الحديث الذي ثبت خطؤه. ٣/الحديث الذي لم يثبت فيه هذا ولا ذاك.

أما الموضوع الأول فيطلق عليه عادة مصطلح " صحيح "، وقد يطلق عليه مصطلح "حسن"، بينما يصطلح عليه بعضهم كلمة "حسن صحيح".

وأما الموضوع الثاني فيطلق عليه: (ضعيف)، (معلول)، (شاذ)، (منكر)، (مقلوب)، (مدرج)، (مصحف)، (مضطرب)، (موضوع). وإلى جانبها ألفاظ صريحة يستعملها النقاد كثيراً؛ وهي:

(حديث غريب)، (غير محفوظ)، (باطل)، (وهم)، (خطأ) (تفرد به فلان)، (لا يشبه حديث فلان) (لا يجيء) وغيرها من العبارات الصريحة التي تزخر بها كتب العلل وكتب الضعفاء وغيرها.

والموضوع الثالث يقول فيه: (ضعيف)، (مرسل)، (مدلس)، (منقطع)، (معضل)، (معلق) وإذا تقوى نوع من هذه الأنواع بعواضد، ولم يصل إلى حد شعور الناقد بأنه ثابت يقال: (حسن)، (جيد)، (لا بأس به)، وقد يطلق عليه أيضاً (صحيح) تجوزاً، ولا يريد به الموضوع الأول".

وهذا الكتاب يعد خطوة تجديدية في تطوير مناهج تدريس علوم الحديث شكلاً ومضمونا، ولا شك أنه يحتاج إلى نقد وإثراء، كما تحتاج الوحدات الثلاث الباقية إلى وضع مقررات مماثلة.

ولا يُكتفى بتقديم محاضرات ودروس نظرية للطلاب فقط، بل لابد من أن يتمرَّن الطلاب على كتب الأئمة المتأخرين والنقاد المتقدمين، وفهم أساليبهم، وطرائقهم في التصنيف. وذلك من خلال القيام بعروض وتقارير دورية تتضمن:

١/تقارير البحث عن أمثلة للمصطلحات المدروسة: وذلك من خلال تحديد كتاب يُعنى بمختلف الأنواع والمصطلحات الحديثية، ويعد كتاب الموطأ للإمام مالك وكذا جامع الترمذي من أحسن الكتب

(٣٣) – علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد، ص ١٠

الحديثية التي تلبي هذه الحاجة. فهما يتضمنان جل المصطلحات الحديثية مع أمثلتها، ويمكن أن ينطلق المدرس من الأمثلة التطبيقية، ينتخب منها ما يحتاج إليه في درسه، ويصل منها إلى استخلاص التعاريف الصحيحة للمصطلحات، بنفس المنهجية التي يُدَّرس بها علم النحو الصرف والبلاغة انطلاقاً من النصوص العربية والشواهد الشعرية، فيستفاد من هذه المنهجية الحديثة في تدريس المصطلح الحديثي انطلاقا من نصوصه الأصيلة، واستعمالات أئمته الأوائل.

٢/تقارير إعادة الصياغة: وفيها يقوم الطالب – بعد تلقى المحاضرة وما يتبعها من نقاش ومحاورة – إلى قراءة الموضوع نفسه في كتاب من كتب المصطلح الأساسية كمقدمة ابن الصلاح أو تدريب الراوي للسيوطي، محاولا فهمه واستعابه، ثم يقوم بتلخيص المادة وإعادة صياغتها وترتيبها وعنونتها، مع ملاحظة النقائص: كإغفال ما حقه أن يذكر، أو تأخير ما حقه أن يُقدَّم، أو تقديم ما حقه أن يُؤخر، أو تفريق ما حقه أن يجمع، مستعيناً ببعض الخطوات المنهجية، وبعض الكتب المعاصرة في علوم الحديث ومصطلحه، كتيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان أو منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر وغيرها، مما يعين الطالب على فهم ما يقرأ من كتب الحفاظ المتأخرين، ثم نقده وتمحيصه، ثم إعادة صياغته وترتيبه

٣/تقارير المقارنة بين الكتب: وذلك بمقارنة الكتاب الأصل بأصوله وأمهاته ثم بأشهر مختصراته، وفي هذه المرحلة يهتم الطالب بأهم كتاب في علوم الحديث عند المتأخرين ونعني به" مقدمة ابن الصلاح" فيقارنه بأصوله كالمحدث الفاصل للرامهرمزي، والكفاية للخطيب البغدادي، ومعرفة علوم الحديث للحاكم، وغيرها مما نقل منه ابن الصلاح ولخصه. ثم النظر في اختصارات المتأخرين لكتاب ابن الصلاح لمعرفة مدى تصرفهم في النصوص زيادة ونقصاً، ومدى موافقتهم لآراء ابن الصلاح أو مخالفتهم له، وعلى رأسها تقريب الإمام النووي.

٤/تقارير رصد المصطلحات وتكشيفها: وفيها يكلف المدرس الطلبة بقراءة كتاب من كتب المتقدمين أو أجزاء منها إذا كان الكتاب كبيراً، ويكلف الطالب بتتبع كل المصطلحات الحديثية الواردة فيه، واستخلاص النصوص الموضحة لها، ومن الكتب المقترحة في هذا الصدد، الرسالة للإمام الشافعي، ومقدمة الإمام مسلم لصحيحه، ورسالة أبي داود لأهل مكة، والعلل الصغير للترمذي، وغيرها.

ولا شك أن مثل هذه البحوث والتقارير الدورية ترسّخ المادة العلمية، وتنمي ملكة النقد والتحليل والمقارنة في طالب العلم منذ المراحل الأولى للدراسة الجامعية ليكون فيما بعد باحثاً مؤهلاً.

أما الطلاب الباحثون في الدراسات العليا، (الماجستير والدكتوراه) فيحتاجون إلى تعميق المعلومات عن طريق دراسة كتاب موسع في المصطلح كفتح المغيث للسخاوي وشرح العلل لابن رجب الحنبلي مع التحليل والمناقشة لمضامينه، وإعادة صياغته ونقده بشكل أوسع مما سبق، كما يكلف الطلبة بجرد كتب

العلل والسؤالات والرجال بحثاً عن المصطلحات الحديثية وسياقاتها المفسرة لها ومن أحسن الكتب المفيدة لطالب العلم في هذه المرحلة العلل الكبير للترمذي وعلل ابن أبي حاتم وغيرها، ومحاولة دراسة المصطلحات بطريقة علمية ومنهجية على ما تقدم وصفه، ومن البحوث التي يكمن أن يكلف بها الطلبة في هذه المرحلة تلخيص بعض الرسائل الجادة في المصطلح ومناقشتها ونقد

الخاتمة

وفي ختام هذه البحث الموجز، نكون قد سلطنا الضوء على قضية التجديد في مصطلح الحديث في مختلف المستويات، وبينا دواعيها ومجالتها وآليتها، ونخلص إلى تقرير جملة من النتائج والتوصيات، وهي:

١. ضرورة تطوير دراسة المصطلح الحديثي وتوظيف المناهج العلمية المختلفة لتحقيق ذلك.

٢. تطوير الدراسات الحديثية المصطلحية لا يعني أن نطور المصطلحات ذاتها، ونضع لها مفاهيم غير التي وضعها أهل الاصطلاح، بل الغرض منها الوصول إلى الفهم الصحيح والدقيق لها كما وضعها أصحابها.

٣. لا يمكن الاستغناء عن المصادر الأصيلة في علوم الحديث ومصطلحه وهي كتب الأئمة النقاد المتقدمين، فكل تجديد وتطوير لا ينطلق منها فهو لغو وتبديد، وبناء من غير أساس.

٤. تعد كتب الحفاظ المتأخرين في علوم الحديث ومصطلحه مصادر مهمة ومساعدة في التعرف على مراد الأئمة من اصطلاحات، لكن ليست حَكَماً عليها، فلابد من تلافي القصور والنقص الوارد فيها.

٥. الحركة التجديدية في علوم الحديث ومصطلحه قطعت شوطا كبيراً -نوعاً وكَمَّاً-، وهي حركة علمية مباركة، تستحق الذكر والشكر، والنقد العلمي البناء، والتصويب والترشيد، لا الطعن والتشكيك، والاعتراض والقدح.

٦. تبدأ عملية التجديد في علوم الحديث باتّباع خطوات متدرجة ومتكاملة تبدأ من تلقين هذا العلم وتدريسه، في مختلف مراحل التدريس إلى البحث فيه ومعالجة دقائقه ومشكلاته.

٧. تجديد مناهج تدريس علوم الحديث ومصطلحة خطوة مهمة جداً وحاجة ملحَّة، لا بد من العناية بها وإعطائها أهمية بالغة، وهذا بإشراك وإشراف من لهم خبرة وسبق في هذا المجال.

٨. ضرورة تجديد طرائق البحث في المصطلح الحديثي وموضوعاته، والرقي به، وترشيده تلافياً لتضييع الجهود في التكرار والتوارد على نفس الموضوعات، وإغفال موضوعات كثيرة ذات أهمية بالغة.

٩. أثبتت كثير من الدراسات الجادة في علوم الحديث ومصطلحه، أهمية الاستقراء الشامل والدقيق لكتب الأئمة النقاد، وكذا إمكانه وتحققه، وأثره في تصحيح كثير من الأخطاء العلمية التي عدت من المسلمات عند الكثيرين.

١٠. نقترح وضع دليل للموضوعات البحثية في الحديث وعلومه التي لا تزال بحاجة إلى مزيد من البحث والدرس،تشرف عليه جهة علمية متخصصة لاستثمار جهود الباحثين في الجامعات والمراكز البحثية لتنفيذها، لتطوير الدراسات الحديثية.

١١. تشجيع البحوث التي تتناول الرسائل والبحوث العلمية الأكاديمية بالنقد البناء لترشيد الباحثين، وتصحيح المسار، وإعداد نشريات خاصة بذلك.

وصلى الله على نبينا وحبيبنا محمد وآله وصحبه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين.

ystematic Regeneration in Terminology Between Theory and Practice

Pr. Boubakeur KAFI
Department of Quran & Sunnah/Faculty of Religion Foundations/ Emir Abdelkader University for Islamic Sciences- Constantine-Algeria

This research deals with the study of "the Term" in Hadith sciences, and highlights the importance of taking care of it in contemporary Hadith studies because it is the basic entry to understand the issues of Hadith criticism and Scholars actions.

The research has examined some of the shortcomings in the study of Hadith terminology in the books of former Scholars and contemporary Researchers highlighting the aspects of innovation and imitation in it, the research guided to the methodological steps necessary to study the Hadith term with comprehensive systematic manner that benefits from all the contributions of former and contemporary Hadith Scolars, with the attempt of using some Hadith methodologies in terminology studies.

Also the research has introduced some vision and suggestions to renovate the terminology study through methodological manner that qualify students and researchers to understand its issues, and contribute in resolving many of its problems with preserving honestly and objectively the scholars legacy.

قائمة المصادر والمراجع

١. أبجديات البحث العلمي:د.فريد الأنصاري، ط٤،دار السلام، القاهرة،سنة٢٠١٥م.

٢. الاحتياجات التدريبية لطلبة السنة النبوية: إعداد مركز إحسان لدراسات السنة النبوية، ط١، سنة ٢٠١٧م. المملكة العربية السعودية.

٣. إصلاح الاصطلاح نقد كتاب تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان: أبو معاذ طارق عوض الله، ط١، مكتبة التوعية الإسلامية، ٢٠٠٨م.

٤. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: شرح ألفاظه وعلق عليه أبو عبد الرحمان صلاح بن محمد عويضة، ط الأولى ١٩٩٦م، دار الكتب العلمية،

٥. تدريس الحديث وعلومه الأصالة والمعاصرة" للدكتور طه أحمد الزيدي، ط١- دار الفجر، ٢٠١٣م، بغداد، العراق.

٦. التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده "دراسة تأصيلية تطبيقية": د عبد الجواد حمام، ط١، دار النوادر٢٠٠٨م.

٧. تيسير مصطلح الحديث: أد محمود الطحان، دار رحاب الجزائر.دت.

٨. الحديث الحسن لذاته ولغيره دراسة استقرائية نقدية:د خالد بن منصور الدريس،ط١،دار اضواء السلف، الرياض،٢٠٠٥م.

٩. الحديث الحسن لذاته ولغيره: أد خالد بن منصور الدريس، ط١-أضواء السلف، ٢٠٠٥م.

١٠. الحديث المعلول: أد حمزة المليباري، ط١، الجزائر سنة ١٩٩٤م، وط٢ ثانية مزيدة ومنقحة بدار ابن حزم (ملحق بنظرات جديدة في علوم الحديث)سنة ٢٠٠٣.

١١. زيادة الثقة في كتب مصطلح الحديث دراسة موضوعية نقدية: الدكتور حمزة عبد الله المليباري،ط١،ملتقى أهل الحديث،١٤٢٥م.

١٢. علوم الحديث بين فصفضة المصطلح وندرة التمثيل وعسر التطبيق" أد حسين أبو لبابة"ضمن ندوة علوم الحديث واقع وآفاق، كلية الدراسات العربية والإسلامية، دبي، أفريل ٢٠٠٢ م.

١٣. علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد: أد حمزة عبد الله المليباري، ط١، دار ابن حزم، ٢٠٠٣م.

١٤. علوم الحديث لابن الصلاح: تحقيق د نور الدين عتر، ط، المكتبة العلمية، سنة ١٩٨١م.

١٥. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق وتعليق على حسين علي،وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، المملكة العربية السعودية،دت.

١٦. كيف تكون محدِّثاً: عبد الله بن عبد الرحمن السعد،ط٢،دار التوحيد للنشر،الرياض،٢٠١٨م.

١٧. المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس: أد الشريف حاتم العوني، ط١، دار الهجرة للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م.

١٨. المصطلح الأصولي عند الشاطبي: د فريد الأنصاري، ط٢، دار السلام، ٢٠١٤م.

١٩. مقدمة تحقيق الفوائد المجموعة: الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني، ط١، دار الكتب العلمية.

٢٠. المنهج المقترح لفهم المصطلح دراسة تأريخية تأصيلية لمصطلح الحديث، الشريف حاتم بن عارف العوني، ط١، دار الهجرة للنشر والتوزيع، ١٩٩٦.

٢١. منهج النقد في علوم الحديث: د نور الدين عتر، ط ٣، دار الفكر دمشق، ١٩٩٧م.

٢٢. نزهة النظر مع النكت على نزهة النظر شرح نخبة الفكر: علي حسن الحلبي، ط ٤، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية،١٤١٩م.

٢٣. نظرات جديدة في علوم الحديث: اد حمزة عبد الله المليباري، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة، دار ابن حزم سنة ٢٠٠٣.

٢٤. النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر، تحقيق ودراسة د/ ربيع بن هادي عمير، ط١، دار الراية، ط٣، سنة ١٩٩٤م.